

تجديد منهج الصرفيين في وزن المعتل

الصدّيق قوري *

جامعة : يحي فارس - المدينة

sedikgouri@gmail.com

الإرسال: 2021/10/16

القبول: 2022/05/19

النشر: 2022/06/01

الملخص: في بحثنا هذا سنحاول استقراء منهج الصرفيين في تعاملهم مع ما يحدث في الكلمة الموزونة من أوجه الإعلال و الإبدال والإدغام المختلفة ، لنبيّن سلامة منهجهم من اضطرابه بتفرقتهم في طريقة الوزن عند حصول الإعلال بالإسكان وحده ، أو الإسكان والقلب ، أو الإسكان والنقل والقلب ، أو الإسكان والقلب والحذف ، أو القلب ، وغيرها من أوجه الإعلال وما يقرب منه من إبدال وإدغام.

الكلمات المفتاح: التجديد ؛ الوزن ؛ الإعلال ؛ الإسكان ؛ القلب ؛ النقل ؛ الحذف .

1-مقدمة : لا شك أنّ تراث أئمتنا في العربية وعلومها وما تركوه لنا من قواعد في الفهم ، وأصول في الاجتهاد ، يقف عقبة في وجه كل داع لهدم مناهجهم وأصولهم بدعوى التسهيل والتيسير ، ذلك لأنها كلّها محصّت أثبتت قيمتها العلمية وأبانت عن كونها بمثابة المسلمات والثوابت . ولكن العلم لا يقف عند أحد بل هو جبل ممدود لكل مجتهد ينظر في أصله الذي سبقه إليه أسلافه ليستعين به في سلوك طريقه والمضيّ مع هذا الجبل دون زيغ أو ميل . هذا الذي جرأنا على محاوله معرفة منهج النحاة في وزن الكلم التي لحقها الإعلال والبحث في سبل تجديده التجديد الذي فيه برهنة الأصيل الصحيح وإلباسه حلّة العصر دون تحريف أو تزيف ، لأنّ التجديد في حقيقة أمره هو : « وجود شيء كان على حالة ما ثمّ طرأ عليه ما

* المؤلف المرسل

غيره وأبله ، فإذا أعيد إلى مثل حالته الأولى التي كان عليها قبل أن يصيبه البلى والتغيير كان ذلك تجديدا ¹ .

نتساءل من هذا المنطلق: لم لم يوزن كل من : قال وخاف وباع وطال و نظائرها من الأجوف بوزن واحد هو: "فَعَلَ" وإنما وُزنت أصولها المقدرة التي لم تنطق بها العرب لثقلها فحمل كل منها على نظيره من غير المعتل ، فجعلوا أصل قال : "قَوْل" نظير كَتَبَ بزنة "فَعَلَ" بقرينة مضارعه "يقول" ردًا لأصله قبل الإعلال ، وهذا تعويلا على أمرين : أن "يَفْعُل" بضم العين لا يأتي من "فَعَلَ" فأبعدوا "قَوْل" ، وأنه لا يأتي من "فَعَلَ" إلا أن يكون لازما بقي احتمال "قَوْل" .

أما "باع" - بقرينة مضارعه "يبيع" بزنة "يَفْعُل" قبل إعلاله - يحتمل وزنين هما : "يَبِع" و"يَبِع" وغلبوا احتمال "يَبِع" على "يَبِع" حملا على أن باب "فَعَلَ يفعل" أكثر من باب "فعل يفعل" ، وهذا ظن غالب لا يقين جازم لا يمنع من أن يكون وزن باع قبل الإعلال يَبِع ، فيكون من باب : حسب يحسب .

ويتساءل البحث : ما الاضطراب المنهجي والغلط الصرفي في وزن كل هذه الأجواف بوزن واحد - مجزوم بصحته هو : "فَعَلَ" - الذي جعلهم يحددون عنه إلى تقدير أصول لهذه الأفعال أوزانها ظنية لأنها قيسست على باب غالب لا يمنع من خروجها عنه ؟

ولم أسقطوا من الميزان ما يقابل الساقط من الموزون ولم يزنوا أصله المقدّر قبل سقوطه ؟ ولم يختلفوا في تقدير الساقط ، فاختلفت أوزانهم وإن كانوا أبناء منهج واحد ومدرسة واحدة ، كما خالف التلميذ الأخفش شيوخه البصريين سيبويه والخليل في الساقط من نحو: "إعانة واستقامة ومبيع ومخوف ونظائرها ؟

فهل هذا اضطراب في منهجهم في معاملة التغيرات الفونولوجية في الميزان الصرفي فلا بد من تجديده إذن ؟ أم أن المنهج يسع هذا الخلاف في الميزان بينهم ، أم أنه يسلم ويُجدد بترجيح إصابة كل منهم وتجاوز خطئه ؟

سببني البحث وفق عناصر تتضمن الإجابة عن هذه التساؤلات.

2 - الإعلال بالإسكان: الإعلال : تغيير يطرأ على حرف العلة للتخفيف ، وحروف العلة

هي: الألف والواو والياء وليست الهمزة ببعيدة عنها لما يطرأ عليها من إسكان وقلب وحذف كسابقاتها في نحو: سأل تصبح بإسكانها وتخفيفها سأل ومنه قول الله تعالى في رواية ورش

عن نافع : ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَقَعْ﴾ [المعارج ، 1] ، وفي نحو: "فَارَ" و "بَرَّ" و "مؤمن" حين تخفيفها إلى: فار و بير ، ومومن ، وُقْرَان و أَرَام . جمع رُئْم . حين حذف همزتهما ونقل حركتهما فتصير "قُرَانا" و "أَرَاماً"

أما الإعلال بالإسكان فيكون بتخفيف حرف العلة المتحرك بإسكانه فقطدون قلبه ، ويخرج بهذا القيد كل من الألف - لأنه لا يكون إلا ساكنا - والهمزة - عند من يراها حرف علة - لأنها إن أسكنت بغرض التخفيف قلبت ألفا أو واوا أو ياء بحسب الحركة قبلها ، ومن أمثلة هذا الإعلال : مضارع الناقص الواوي أو اليائي المسبوقه لامه بحركة من جنسها نحو : يمشي ويغزو أسكنت الياء والواو فيهما دون قلبهما تخفيفا ، أما ما كانت لامه همزة فلا تلبث تقلب ما إن تخفّف الإسكان نحو: "يقرأ" تصير : "يقرا" .

الكلمة التي لحقها هذا الضرب من الإعلال لا توزن بوزن يقابل هيئتها التي آلت إليها وإنما توزن بوزن ينبّه على أصلها قبل تخفيفها ، ذلك لتردّ النظائرها الصحيحة في بابها ، ولأنّها لو وزنت بإسكان لامها لالتبس المرفوع بالمجزوم ولا قرينة في الميزان على عكس وجودها في الموزون . أليس وزن "يخرج" من قولك : "لم يخرج" هو "يفعل" فم الحيلة لو وزنت "ينجو" بزنة "يفعل" ؟

3- الإعلال بالإسكان والقلب : يكون هذا الضرب من الإعلال في كل فعل ثلاثي ناقص

بزنة "فَعَلَ" نحو : "مشى وقضى ورمى وغزا ونجا وعلا ، وهذا لو وزن على الهيئته التي هو عليها بعد الإعلال لكان : "فَعَلْ" ، ولا يخفى ما في هذا الوزن من إشارة إلى تغيير حركة بنائه ، فلا جرم أن يضاف إلى أبنية الماضي مثلث العين مفتوح اللام ، فيُفْرَع عن "فَعَلَ" مع الإشارة إلى كونه خاصا بالناقص منه ، لا سيما فيه توطئة لما يذكره النحوي من سبب تغيير حركة بنائه حين إعرابه .

و يكون هذا الضرب من الإعلال في الأجوف أيضا ، حيث تسكن عينه ثم تقلب ألفا لا غير لتجانس فتحة الفاء قبل ، عدا ما دلّ منه على لون أو صفة خلقيه فإن عينه تكسر وتصحّ البتة ، نحو: سَوَدَ وَحَوَّرَ ، ويكون هذا الإعلال في الأسماء نحو : دارٍ وجارٍ ونايرٍ ، ومختارٍ ومنقادٍ ومحبرٍ .

لم يزن النحاة هذه الكلمات لحقها هذا النوع من الإعلال بما يقابل هيئتها التي هي عليها بلحوقه بها ، وإنما بحثوا في أصلها قبل إعلالها ووزنوه ، ولا يخفى على ذي بال أن دون معرفة

حركة عين الأجوف خرق القتاد، فلا بد أن يمعن الصرفي النظر في عديد القرائن ، من حركة عين المضارع التي ستطرح على فائه بعد إعلال عينه دفعا للاتقاء الساكنين ، وقرينة أخرى هي لزوم هذا الفعل من تعديده ، وقرينة ثالثة يعول عليها لدفع ما قد يبقى من لبس في معرفة حركة عين هذا الأجوف هي اشتقاق اسم الفاعل منه وكذا الصفة المشبهة به ، فإن معرفة كل هذا معين على معرفة بابه .

قال ابن جني: «اعلم أن الأفعال الثلاثية المعتلة العينات تأتي على ثلاثة أضرب: "فَعَلْتُ" ، وَفَعِلْتُ ، وَفَعَّلْتُ" كما أن الصحيح كذلك ، ف "فَعَلْتُ" ، وَفَعِلْتُ "يجيئان فيما عينه واو وياء جميعا ، ف "فَعَلْتُ" من الواو والياء نحو "قُلْتُ" ، وَبَعْتُ " و "فَعِلْتُ" منهما: "جَفْتُ" ، وَهَبْتُ" . فأما "فَعَلْتُ" ، فلا يأتي إلا من الواو دون الياء نحو "طَلْتُ" ، فأنا طويل² .»

لقد بحثنا في الأجوف ، فوجدناه كما ذكره علماءنا : الواوي جمهوره وغالبية الغالبة جاءت على "فَعَلَ - يَفْعُلُ" ، أما اليائي فأكثره على : "فَعَلَ - يَفْعَلُ" ولا شك أنه استخلص بالقرائن التي ذكرنا أنفاً ، وهو كما ترى امتداد لبابين فقط من أبواب الثلاثي الصحيح ، وقد ضرب ابن جني لهذين البابين "قال و باع" مثلاً ، قال: « فأصل "قُلْتُ" ، وَبَعْتُ: قَوْلْتُ ، وَبِيعْتُ" ، فنقلت "قولت" إلى "قُولْتُ" ؛ لأن الضمة من الواو ، ونقلت "بِيعْتُ إلى بَيْعْتُ" لأن الكسرة من الياء ، ثم قلبت العين لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت ألفا في التقدير ، وبعدها لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير، أعني: التاء، فسقطت العين ، فنقلت حركتها المجتبلة لها إلى الفاء قبلها، فصارت "قلت ، وبعثت" .

فإن قيل: ولم نُقل "قُلْتُ" إلى "فَعَلْتُ" و "بَعْتُ" إلى "فَعِلْتُ" ؟
قيل: لأنهم أرادوا أن يغيروا حركة الفاء عما كانت عليه ؛ ليكون ذلك دلالة على حذف العين وأمارة للتصرف. ألا ترى أن "ليس" لما لم يريدوا فيها التصرف، لم يغيروا حركة الفاء وذلك قولهم: "لست" .

فلما كانت القاف في "قلت" مضمومة، والباء في "بعثت" مكسورة بعدما كانا مفتوحتين في "قال ، و باع" ، دلَّك ذلك على أن الفعل متصرف، وأنه قد حَدَثَ فيه لأجل التصرف حَدَثٌ ما ، وأنه ليس كالحروف التي تلزم ضرباً واحداً من الحكم ك"ليت" ولا ك"ليس" الذي ليس متصرفاً³ .»

وقد وجدنا نظائر للواوي "خفت" هي : ما زال ما يزال التي تقرر بما أو لا ، ونام ينام ، ودام يدام ، ومات يمات ويموت ويميت ، وزاد ابن القطاع على ما ذكره الرضي في شرح الشافية:

كدت تكاد وتكود وجدت تجاد وتجد⁴. أمّا اليائي من هذا الباب أيضا : هاب و نال و شاء و كاد و غار و حار ، تقول فيها هبت أهاب ونلت أنال وكذا في الباقيات .
لو وزن هذا الأجوف بوزن "فَعْلٌ" لَأَنَّ عينه انقلبت ألفا والألف ليست إلا ساكنة لضرّ وألبس أكثر ممّا يفيد ، وذلك من أوجه عدّة :

أولها : إيراد وزن لا نظير له في الصحيح ، وقد يجاب عن هذا ، بأنّه أصلا لم يوضع للصحيح وإنّما وضع للمعتل ، فيجاب عن هذه الإجابة بأنّه : لو تُتَبَّعت الفروع بالوزن لما أحيط بها كثرة .

الثاني : أنّ هذا الوزن لا ينبي البتّة عن باب الفعل ماضيا ومضارعا ، فيظن من لا علم له أنّ الأجوف واويه ويائي باب واحد ولا نظير له من الصحيح .

الثالث : أنّه لا أحد من أئمة العربية قال به ، مع ما فيه من لبس وما في غيره - مما قالوا به - من عظيم نفع وعلم .

بهذا يعلم الباحث أنّه لا فائدة من إثبات هذا الوزن بدعوى التجديد ، وإنّما التجديد عينه بمآزرة منهج السلف من أئمة العربية بالأدلة والبراهين العلمية وترك المكابرة والتنكر لواسع علمهم ودقيق فقههم .

أمّا نحو دار وجار ونار فلا توزن بزنة "فَعْلٍ" لأنّ هذا الميزان يوهم أحد أمرين كلاهما خاطئ:

الأول : أنّ ألفها أصل غير منقلب عن واو أو ياء وهذا يثبت بطلانه تصريحها ، فإنّ أصلها في كلها واو ، كما في الفعل يدور والجمع أدور وأصله أدور ودور وجاور جوار وبنور وأنوار .
الثاني : أنّ وزنها بزنة "فَعْلٍ" بعد معرفة كون ألفها منقلبة عن واو يجعلها : (دَوْرٌ، و جَوْرٌ، و نَوْرٌ) ولا يخفى أنّ هذه الواوات الساكنة خفيفة لا تطلب إعلالا مثلها مثل واو قوسوطود وشوط وياء بيت وزيت وليث ، فلا جرم أن بحث النحاة على أصلها قبل إعلالها فقدروه لهذه القرائن بزنة "فَعْلٍ"

وكذلك كلمة الحياة والوفاة يتعدّر وزنها على هيئة الإعلال الذي أصابهما ، وكذا كل كلمة ختمت بتاء مربوطة لا تسبق إلا بمفتوح قبلها إلا أن يكون واوا أو ياء أو همزة مفتوحة قلبت ألفا ، فلا شك أنّه لا يمكن وزنها بـ "فَعْلَةٍ" ولا وزن "محاة" مثلا بزنة "مِفْعَلَةٍ" ، فوجب البحث عن أصولها قبل الإعلال ، أمّا "الحياة" فيحتمل أن تكون "فَعْلَةً" دالة على المرة من

المصدر " حَيَوَان " الذي فعله " حَيَّي " واوي اللّام ، انقلبت لامه ياء لكسرة العين قبلها على رأي الخليل⁵.

ولكن يبعد أن يكون أصلها " حَيَوَة " لأنها ستصير " حَيَّة " بقلب واوها ياء ثم إدغام الياء فيها ، فبقي أن تكون بوزن " فَعْلَة " . « أَمَّا الْوَفَاةُ فَهِيَ كَالْوَصَاةِ مِنْ أَوْصَى يُوصِي بَرْنَةً "فَعْلَة" »⁶ أعلّت بالإسكان والنقل والقلب مثل بنات الواو من نحو : الصلاة والزكاة ويشهد لهذا الوزن جمعها وفيات وصلوات وزكوات كجمع " جَفْنَة " على جَفَنَاتٍ .

قال العكبري : « وقد يتفق لفظُ اسمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ويختلفان في التَّقديرِ نَحْوَ مُخْتَارٍ ومجتاز وهو محتمل لهما وسبب ذلك أَنَّ عَيْنَ الْكَلِمَةِ يَاءٌ متحركة مَا قبلها فَإِنْ كَانَ لِلْفَاعِلِ فِيهِ مَكْسُورَةٌ فتقديره مُخْتَرٍ مثل مُخْتَرَعٍ وَإِنْ كَانَ لِلْمَفْعُولِ فتقديره مُخْتَرٍ مثل مُخْتَرَعٍ وعلى كلا التَّقديرينِ تَنَقَّلَ الْيَاءُ ألفاً وَلَفْظُهُمَا وَاحِدٌ وَلَكِنْ تَقَدَّرَ عَلَى الْأَلْفِ كَسْرَةٌ لِلْفَاعِلِ وَفَتْحَةٌ لِلْمَفْعُولِ وَكَذَلِكَ مُحَمَّرٌ إِنْ جَعَلْتَهُ لِلْفَاعِلِ كَانَتْ الرَّاءُ الْأُولَى مَكْسُورَةً وَإِنْ جَعَلْتَهُ لِلْمَفْعُولِ كَانَتْ مَفْتُوحَةً فَتَسَكَّنَ الرَّاءُ الْأُولَى وَتُدْغَمُ فِي الثَّانِيَةِ وَيَكُونُ اللَّفْظُ وَاحِدًا وَالتَّقديرُ مُخْتَلَفًا »⁷ ، لو أُريدَ وزن مختار ومنقاد ومحمر كما هي ياسكان وقلب و إدغام لكان وزن الأوليين : " مُفْتَعْلٌ " والثالثة : " مُفْعَلٌ " فلا قرينة فارقة بين اسم الفاعل واسم المفعول ، فكما في الكلام المركب المفيد لا بد من قرائن فارقة بينهما لتحقيقاً لإبانة ودفع اللبس ، ما من بد عند الصرفيين - أيضاً - من طريقة وزن لا لبس فيها ولا إيهام فلم يجدوا سبيلاً لتحقيق ذلك إلا بوزن أصولها قبل الإعلال ليميز السامع اسم الفاعل من اسم المفعول .

لأجل هذه الأسباب تعذر تغيير منهج أئمة العربية في وزن الكلم التي لحقها الإعلال بالإسكان والقلب ، وما أشبهه من الإدغام الكبير الحاصل لطلب التخفيف أيضاً بالإسكان والإدغام في مضغف الماضي الثلاثي مثلث العين ونفي إمكانية صحة التغيير تجديد وتأکید لقوة مذهبهم وسلامة نهجهم .

4 - الإعلال بالإسكان والنقل والقلب والحذف :

4 - 1 - بالإسكان والنقل وحدهما : يكون هذا الضرب من الإعلال في مضارع الأجوف اليائي الذي بوزن : " يَفْعُلٌ " ومضارع الأجوف الواوي الذي بوزن : " يَفْعُلٌ " ، ويسميه سيبويه وتبعه العكبري ياسكان متحرك وتحريك ساكن ، فلا قلب للعين فيهما لهجاسة ما نقل منهما من حركة وطرح على الفاء قبلهما .

4 - 2 - بالإسكان والنقل والقلب : و يكون في مضارع الأجوف الذي لا تجانس عينه حركتها التي ستنقل عنها - تخفيفا - إلى الفاء قبلها ، فلا بد أن تنقلب عينه حرفا من جنس تلك الحركة المتقولة ، وهذا وارد في : " فِعْل يَفْعَل " يائيا كان ، نحو : هاب يهاب و نال ينالو شاء يشاء و غار يغار و حار يحار ، أو واويا ، نحو : زال يزال التي تقرر بما أو لا ، ونام ينام ، ومات يمات ، وكاد يكاد ، وجاد يجاد .

و وارد أيضا في : " فَعْل يَفْعَل " الواوي فقط ، وهو قليل شاذٌ نحو : دام يديم ومات يميت تقول منه : دُمْتُ أديم ومُتُّ أميت ، لتكون ضمة فائه دليلا على كون عينه واوا لا أنها حركة عينه نقلت إلى فائه بعد إعلاله .

و وارد أيضا في : " فَعْل يَفْعَل " الواوي فقط ، وهو قليل شاذٌ نحو : طاح يطيح بمعنى : "هلك" وتاه يتيه وأن يئين ، فإنها بنات واو على ما ذكر الخليل⁹ .

وهذا النوع من الإعلال سواء كان بالإسكان والنقل وحدهما أو بالقلب معهما ينجر عنه ثلاثة أوزان لمضارع الأجوف هي : " يَفْعُلْ و يَفْعُلْ و يَفْعُلْ " فيصير مثلث الفاء لا العين ، فلو وزن بهذه الأوزان لكان حسنا لا لبس في دلالة كل منها على بابه ، بل في تحرك فائه - التي لا تكون إلا ساكنة في الصحيح - إشارة إلى إعلال العين بإسكانها أيضا ، والميل إلى القول بهذه الأوزان مع ما فيه من تكثير فإن هذا يشفع له .

4 - 3 - بالإسكان والنقل والحذف : يكون في الأمر من مضارع الأجوف مكسور العين ومضمومها : " يَفْعِلْ و يَفْعُلْ " نحو : يبيع ويقول ، وبها أن الأمر فرع عن مضارعه ، غير أن لامة مبنية على السكون فوزنه : " إَفْعِلْ و أَفْعُلْ " يبدأ إعلاله وتخفيفه بإسكان عينه فيلتي سكونها بسكون الفاء قبله وسكون اللام بعده ، فيتخلص من سكون الفاء بتحريكها بحركة العين قبل إسكانها ، غير أن اللام لا بد من بقائها ساكنة لبناء فعل الأمر عليها ، فيتحتّم حذف العين الساكنة ، وحذف همزة الوصل لتحرك الفاء . فيصير وزنه : " فِلْ أو فُلْ " نحو بَغ و قُلْ .

4 - 4 - الإعلال بأربعتها : وقد يتوسط بين النقل والحذف قلب للواو أو الياء ألفا ، كما في : " إِخَوْفٌ و إَغِيرَ " قبل أن تصيرا بالإسكان والنقل والقلب ثم الحذف : " حَفَّ و عَرَّ " .

وهذا الضرب من الإعلال فيه مسوّغ - ألا و هو " الحذف " - أباح للنحاة أجمعين وزن المعتل على ما أصابه منه سواء وحده أو مع أي نوع آخر من أنواع الإعلال من إسكان أو نقل أو قلب .

و قد صحّ وزن أمر الأجوف بهذا الوزن لما فيه من أمور تعكس نباهة علماء العربية وحذقهم ، نذكر منها :

أوّلا : كسرة فائه برهان وبيان لسقوط همزة وصله ، فإنّ الصحيح لا تسقط همزة وصله ، كيف ؟ وفاؤه لا تكون إلّا ساكنة ، فهذا من ذاك .

ثانيا : أنّ في كسرة فائه وسكون لامه دلالة على تجريد عينه من حركتها ثمّ حذفها . فانظر كيف منّ الله على أولئك الأعراب في ترك الأصول لثقلها ثمّ انظر إلى منّته على النحاة في ترك أوزانها وتبّعهم في وزن ما هدّبت قرائحهم ونطقت به فصاحتهم .

5- الإعلال بالحذف :

5- 1. بالحذف وحده دون غيره من أوجه الإعلال : يأتي هذا الضرب منه في مضارع المثال الواوي الذي بوزن : " يفعل " سواء كان من باب " فعل يفعل " أو من باب " فعل " يفعل " ، وفي الأمر منه لأنّه فرع عن المضارع ، وفي المصدر منه على الخيار وبعوض ، حيث تحذف منهما الفاء ، نحو : ورث يرث رث رثة و وراثته ، و وثق يثق ثق ثقة و وثوقا ، وورع يرع رع رعة و ورعا ، أمّا إن كان من باب : " فعل يفعل " فشرطه ألا تكون لامه حرف حلق ، نحو : وعظ يعظ عِظ عِظَة و وعظا ، و وزن يزن زن زنة و وزنا ، و ولج يلج لج لجة و ولوجا .

قال الرضي : « والأمر فرع المضارع ، لأنّه أخذ منه على ما تقدم ، فعلى هذا صار الفعل أصلاً في باب الإعلال ، لكونه فرعاً ولثقله ، ثم تبعه المصدر الذي هو أصله في الاشتقاق كالعدة والإقامة والاستقامة والقيام ، وسائر الأسماء المتصلة بالفعل كاسم الفاعل والمفعول والموضع كقائم ومقيم ومقام على ما سيتبين بعد ، وخفف المضارع لأدنى ثقل فيه ، وذلك كوقوع الواو فيه بين ياء مفتوحة وكسرة : ظاهرة كما في يعد ، أو مقدرة كما في يضَع ويسع ، فحذف الواو لمجامعتها للياء على وجه لم يمكن معه إدغام إحداها في الأخرى كما أمكن في طيٍّ ، ولا سيما مع كون الكسرة بعد الواو ، والكسرة بعض الياء ، ومع كون حركة ما قبل الواو غير موافقة له كما وافقت في يُوعَد مضارع أوعد ، وإنها حذفت الواو دون الياء لكونها أثقلها ، مع أن الياء علامة المضارعة ، وأن الثقل حصل من الواو ، لكونها الثانية ثم تحذف الواو مع سائر حروف المضارعة من تعد وأعد ونعد ، طرداً للباب¹⁰ »

هذا بيان علّة حذفها من غير عوض في المشتقات دون المصدر ، وقال في كون حذفه خياراً وبعوض في المصدر : « وأما المصدر فلما كان أصل الفعل في الاشتقاق لم يجب إعلاله

بإعلااللفعل ، إلا إذا كان جزء مُقْتَضِي الإعلال فيه ثابتاً كالكسرة في قيام ، أو كان مناسباً للفعّل في الزيادة المصدرة كإقامة واستقامة ، فلهذا جاز حذف الواو من مصدر يعد وإثباتها نحو عدة ووعد: إذ ليس فيه شيء من علة الحذف ولا المناسبة المذكورة ، وإذا حذفت منه شيئاً بالإعلال لم تذهل عن المحذوف رأساً ، بل تعوض منه هاء التأنيث في الآخر كما في عدة واستقامة ، وذلك لأن الإعلال فيه ليس على الأصل ، إذ هو إتباع الأصل للفرع ، وإنما كسر العين في عدة وأصله وُعْدٌ لأن الساكن إذا حرك فالأصل الكسر ، وأيضاً ليكون كعين الفعل الذي أجري هو مجراه ، فلهذا لم يجتلب همزة الوصل بعد حذف الفاء ، وإذا فتحت العين في المضارع لحرف الحلق جاز أن يفتح في المصدر أيضاً ، نحو يَسَعُ سَعَةً ، وجاز في بعضها أن لا يفتح نحو يَهَبُ هِبَةً¹¹ .

وقد يكون المحذوف أكثر من حرف كما في أمر المخاطب المفرد المذكر من اللفيف المفروق في نحو : "وقى يقي ق و وشى يشي ش و وعى يعي ع ، يوزن هذا المضارع والأمر على ما حذف منهما بحذف ما يقابله من الميزان : "فَعَلَ ، يَعْلُ ، ع" ، ولا يخفى أن المحذوف هنا لم يغيّر حركة غيره ، فلا يوهّم وزن الكلمة كما هي حال حدوثه بحذف ما يقابله بأن لها وزناً غير أوزان نظائرها ، ذلك أن المحذوف إمّا الفاء ، والفاء ثابتة السكون في أبواب المضارع كلها ، ولذلك إذا حرّكت كما في مضارع الأجوف ردّت إلى سكونها وردّ للعين حركتها ثم وزنت ليعلم باب الفعل ، وكذلك الشأن إذا كان المحذوف لام الكلمة لأنه ثابت الضمّ في المضارع ما لم يسبق بحزم أو يكن حرف علة ، وكذا ثابت السكون في الأمر ، فلا يلبس حذفه من الميزان إذا حذف من المثال .

أما اللفيف المفروق فإن عينه لا يجوز فيها الإعلال بأي نوع من أنواعه ، ولو وجد السبب الموجب للإعلال ، بل تعامل معاملة عين الصحيح ، فتبقى على حالها .

وأما لاهمه فتأخذ حكم لام الناقص ، بلا فرق ، فإن وجد ما يقتضى قلبها ألفا انقلبت ألفا ، نحو "طوى ، ولوى ، وغوى ، وعوى" ونحو "يهوى ، ويضوى ، ويقوى ، ويجوى" وإن وجد ما يقتضى سلب حركتها حذفت الحركة ، نحو "يطوي ، ويهوي ، ويلوي ، وينوي" وإن وجد ما يقتضى حذف اللام حذفت ، نحو "اطو ، واهو ، والو ، وانو" .

والفعل الوحيد ذو اللّفيف المقرون - عند من يرى الهمزة حرف علة - الذي تحذف عينه ولامه معا إن دعت الضرورة هو : " رأى " ولا تبقى منه إلا فاؤه " الراء " محرّكة بحركة عينه ، تقول : " لم يرَ ، أنت رَ ، أنت رَيَ ... "

أما نحو : عِدَّة و دِيَّة و جِدَّة " من وحد يحد " و نظائرها ، فإن المحذوف فيه لم يطرح حركته على ما بقي من أصول فيلتبس باب المثال بوزنه كما هو دون رده إلى أصله ، وإثما كسرة العين كما أشار الرضي : " وإنما كسر العين في عدة وأصله وَغَدُّ لأن الساكن إذا حرك فالأصل الكسر ، وأيضاً ليكون كعين الفعل الذي أجري هو مجراه ، فلهذا لم يجتلب همزة الوصل بعد حذف الفاء " . لأنهم في حذف أحد الأصول بين أمور :

إثما أن يحذف ويكون وسطاً بلا عوض وهذا الذي مرّ معنا قريباً في نحو : يَعِدُ و عِدُّ . وإثما أن يكون وسطاً معوّضاً نحو : استقامة وإخافة ، وهذا النوع سيأتي الحديث عنه قريباً في بابه .

وإثما أن يكون آخر غير معوّض ، نحو اللّام المحذوفة من : " دم ويد وأب و أخ ، وهذا النوع يوزن بحذف اللام بلا إشكال مع تغير حركة عينه ، لأنها لم تنتقل إليها حركة اللّام المحذوفة قصداً وإنما لكونها صارت آخر الكلمة المنطوق بحروفها ، فنابت عن اللام في حمل حركات الإعراب .

وإثما أن يكون آخر معوّضاً ، كما في : " اسم وابن " فإنّهما محذوفاً اللّام ، فأصلهما : " سِمُو و بِنُو ، فلم تعوّض بتاء بعد أصولها كما في المصادر لأنها أسماء ولا يأتي العوض حشواً ، فلم يبق إلا إتيانه قبل أصولها ولإسكان ثانيها الذي هو بعد الزيادة فاؤها ليوافق عينها على الأصل قبل حذف لامها جلبوا همزة وصل مكسورة ، فصار وزنه : " إفْع " ليقابل في الحركات والسكنات " فِعْل " وزن أصله قبل الحذف .

وإثما أن يكون أوّلاً معوّضاً ، كما في نحو : عِدَّة و زنة و دِيَّة ، ونظائرها ، وقد بيّناه قريباً .

5-2 - الحذف مع نقل حركة المحذوف : مرّ هذا الضرب من الحذف في الماضي الثلاثي

الأجوف المسند لضمائر المتكلم والمخاطب والأمر منه المسند إلى المخاطب المفرد المذكر ، وسنتناول هنا : اسمي المفعول من الأجوف ، نحو : مبيوع ومصوون ، ومصدري " أَفْعَل و اسْتَفْعَل " معتليّ العين ، والثلاثي الناقص إذا أسند إلى ضمائر الجمع .

أما اسم المفعول فإنّه يأتي على وزن "مَفْعُول" على قياس الصحيح ، نحو "مَبْيُوع" و"مَقْوُول" . فَيُعْلُ حملاً على فعله ، فتُنْقَل حركة العين إلى الساكن قبل ، فيصير "مَقْوُول" و"مَبْيُوع" فيجتمع ساكنان : واو "مَفْعُول" والعينُ ، فتُحذف واو "مَفْعُول" ، فيقال : مَقُولٌ ، في

ذوات الواو. وأما "مَبْيُوعٌ" فإنه إذا حُذِفَتْ واو "مفعول" قُلِبَت الضَّمَّةُ التي قبل العين كسرةً ، لتصحَّ الياء ، فتقول: مَبِيعٌ. هذا مذهب الخليل وسيبويه.

وأما أبو الحسن الأخفش تلميذ سيبويه فإنه ينقل الحركة من العين إلى الفاء ، في ذوات الواو ، فيلتي له ساكنان ، فيحذف العين فيقول: مَقُول. وفي ذوات الياء نحو "مَبْيُوع" ينقل الضَّمَّةُ من الياء إلى ما قبلها ، ثم يقلب الضَّمَّةُ كسرة لتصحَّ الياء فيلتي الساكنان: الياء وواو "مفعول" ، فتُحذف الياء ، فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة ، فتقلب الواو ياء ، فيقول: مَبِيعٌ. قال ابن عصفور : « ويجوز الإتيان في "مفعول" من ذوات الياء ، وهي لغة بني تميم. قال: وكأنَّها تُفَاحَةٌ، مَطْيُوبَةٌ .

وقال علقمة:

[حَتَّى تَذَكَّرَ بَيَضَاتٍ، وَهَيَّجَهُ] ... يَوْمَ رَذَاذٍ، عَلَيْهِ الرِّيحُ، مَغْيُومٌ.
والإعلال أَفْصَحُ.

ولا يجوز الإتيان في ذوات الواو إلَّا فيما سَمِع. والذي سَمِع من ذلك: مِسْكٌ مَدْوُوفٌ ، قال الراجز.

والمِسْكُ فِي عَنَبْرِهِ المَدْوُوفُ

والأشهر: مَدُوف. وقالوا: رَجُلٌ مَعْوُودٌ وَفَرَسٌ مَقْوُودٌ وَتَوْبٌ مَصْنُودٌ وَقَوْلٌ مَقْوُولٌ. وإنَّها لم يَجَزِ الإتيانُ في "مفعول" من ذوات الواو ، إلَّا فيما شَذَّ ؛ لأنَّ الواو أثقل من الياء. وخالف المبرد كافة النَّحْوِيِّين ، فأجاز الإتيان في ذوات الواو قياساً على ما ورد منه ، وقال: ليس بأثقل من: سُرْتُ سُورًا وَغَارَتْ عَيْنُهُ غُورًا ؛ لأنَّ في "سُور" و "غُور" واوين وضمتين ، وليس في "مَعْوُود" مع الواوين إلَّا ضَمَّةٌ واحدة. وهذا الذي ذهب إليه باطل ؛ لأنَّ ما ورد من الإتيان في ذوات الواو من القَلَّةِ بحيث لا يُقاس عليه.

وأما احتجاجه بـ "سُور" و "غُور" فباطل ؛ لأنَّ مثل "سُور" شاذٌّ ، ولو لم يُسمع لما قيل. وأيضاً فإنَّ الضَّرورة دعت إلى ذلك في مثل "سُور" ؛ لأنَّهم لو أعلَّوا فأسكنوا الواو الأولى ، وبعدها واو ساكنة ، لوجب حذف إحداهما ، فيصير لفظ "فَعُول" و "فَعُل" واحداً ، فيقع اللبس. وكذلك أيضاً لو أعلَّوا الواو في مثل "قَوُول" فقلبوها ألفاً لالتقى ساكنان: الألف والواو ، فيجب حذف أحد الساكنين ، فيصير "فَعُول" و "فَعُل" في اللفظ واحداً فيقع اللبس¹² .

منهج سيبويه في تعامله مع الإعلال بالتقاء الساكنين وحذف أولهما :

الأصل عند سيبويه وعند غيره من العلماء وهو الصحيح الذي لا مجيد عنه إلا للضرورة حذف أولهما إذا كان حرف مد ، وحرف المد هو حرف العلة المسبوق بحركة تجانسه ، نحو لم يخف ولم يبع ولم يقل ، وهاهنا في اسم المفعول من الأجوف اليائي بعد أن نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها لا تبقى الياء حرف مد ، لأن ما قبلها ضمة ، وهي حركة غير مجانسة ، فيحق لسيبويه أن يبقى الياء ويحذف واو "مبيوع" ولا مناقضة لمنهجه ، أمّا في الأجوف الواوي أول الساكنين بعد نقل حركته إلى ما قبله واو مضموم ما قبلها فهو حرف مد ، وقد قدر حذفها فخالف أصله ههنا ، « وإنما حكم بذلك لأنه رأى الياء في اسم المفعول اليائي ثابتاً بعد الإعلال نحو مبيع ، فحدس أن الواو هي الساقطة عنه ، ثم طرد هذا الحكم في الأجوف الواوي ، وإنما خولف عنده باب التقاء الساكنين ههنا بحذف الثاني لأن الكلمة تصير به أخفّ منها بحذف الأول ، وأيضاً يحصل الفرق بين المفعولين الواوي واليائي ، ولو حذف الأول لالتبس ، فلما حذف واو مبيوع كسرت الضمة لتسلم الياء »¹³ ، وهذا هو القياس كما في نحو : "يُبِعَ وسَيَرَّ وجِيءَ ، وَيُنْصَى وهَيْفَ وَغَيْنِ " حيث تكسر فاءاتها .

ولو أنّ سيبويه أعمل قاعدة : " التقاء الساكنين و حذف أولهما إذا كان حرف مد " على الأجوف الواوي "مقوول" لصار عنده : "مَقُولٌ" بزنة : "مَقُول" ثمّ امتنعت عليه مع "مبيوع" فتوقّف فيها الإعلال عند : "مَبِيع" ، فأعمل فيها قاعدة : " الياء الساكنة تقلّب ضمة ما قبلها كسرة لتجانسها " إلا أن يحافظ على الوزن فيعكس الأمر إبقاء على ضمة ميم اسم الفاعل كما في نحو : "مُوقِنٌ ومُوسِرٌ" .

أمّا الأخفش وإن خالف أصله في أنّ "الياء الساكنة تقلّب واواً لانضمام ما قبلها" ، فخطؤه في مخالفة أصله لا فيما أوصلته إليه هذه المخالفة ، أو أنّه رجع عن أصله إلى أصل سيبويه والعلماء لرجحانه .

بعد كلّ هذا يترجح - والله أعلم - حذف العين من مفعول الأجوف ، فيكون وزنه من الواوي : "مَقُول" ومن اليائي : "مَقِيل" و هو على القولين غير مخالف لمنهجهم في وزن المثال حين يلحقه إعلال بالحذف كما هو دون ردّه إلى أصله ، مع ما في هذا الحذف - على الخلاف فيه - من تغيير في حركة ما سبقه من الأصول ، فلا ضير لأن تلك الحركة الطارئة على الفاء تدلّ على أنّ المحذوف هو العين لا واو مفعول فإن كانت كسرة فهي دليل الياء وإن ضمة فهي دليل الواو ، وفي هذا دليل آخر على كون المحذوف عين الكلمة .

قد يقول قائل : ماذا لو نترك هذا الخلاف كله ونزنه بما كان عليه قبل الحذف بزنة "مفعول" . قيل : لو كان في وزنه بزنة "مفيل ومفول" لبس لسلم هذا دفعا للبس ، لكنك قد رأيت ما فيهما من الأصالة والعلم فتجديدهما بالاستدلال لهما لا تغييرهما إلى ما لا نفع فيه .
أما المصدر ، فإذا كان على إفعال أو استفعال ، مما أعلت عينه ، حمل على فعله في الإعلال فتنتقل حركة عينه إلى فائه ، ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة ، فيلتقي ألفان ، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، ثم تعوض عنها تاء التأنيث ، وذلك نحو: إقامة واستقامة ، أصلهما: إِقْوَامٌ واستقوام ، فنقلت فتحة الواو إلى القاف ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها ، فالتقى ألفان الأولى بدل العين والثانية ألف إفعال واستفعال فوجب حذف إحداهما .

واختلف النحويون أيتهما المحذوفة ؟ فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف إفعال واستفعال ؛ لأنها الزائدة ، ولقربها من الطرف ، ولأن الاستثقال بها حصل ، وإلى هذا ذهب ابن مالك أيضا ؛ ولذلك قال :

وَمُفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ ... وَأَلِفُ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

أَزِلْ لِدَا الْإِعْلَالِ وَالتَّاءُ الزَّمَّ عَوَضُ ... وَحَذَفُهَا بِالنَّقْلِ رَبَّمَا عَرَضُ

وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة ، ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث ف قيل: إقامة واستقامة .

وهذه التاء التي جعلت عوضا قد تحذف ، فيقتصر في ذلك علي ما سمع ، ولا يقاس عليه ، ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى في سورة الأنبياء : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عُمِدِينَ ﴾ [الأنبياء ، 73] .

المحذوف في "إفعال و استفعال" على الراجح هو العين لا الألف ، كما فعل في اسم المفعول : " مبيع ومقول " حيث حذفت العين لا الواو ، وهو مذهب الأخفش والفراء ورجحه الفارسي وتبعه ابن جني والاسترأبادي ، وحذف الألف هو مذهب الخليل وسيبويه وعليه أكثر العلماء كابن الشجري وابن مالك وشراح ألفيته .

وزنها على قول الخليل ومن تبعه : " إِفْعَلَةٌ وَاسْتِفْعَلَةٌ " وعلى قول الأخفش ومن تبعه : " إِفَالَةٌ وَاسْتِفَالَةٌ " وهذا الضرب من الإعلال بالحذف مع نقل حركة المحذوف إلى الساكن قبله ، الوزن به سائغ لا لبس فيه ، بل هو شبيه بما يحدث في فعله حين يجزم فتحذف عينه وتطرح حركتها على الفاء قبلها . ، في قولك : " لم يَقُمْ ولم يستَقِم " .

ففي الوزن بأحدها أو بالراجع عند من ترجّح لديه الأمر بيان لحدوث إسكان ونقل وحذف وتعويض بأقصر طريق على خلاف الوزن بالرجوع إلى الأصل .

6- الإعلال بالقلب :

6-1 - قلب الحركة : لا يخفى أنّ الياء وأختها الكسرة أقوى من الواو وأختها الضمة وكلاهما أقوى من الفتحة وأختها الألف ، فقانون قلب بعضها بعضا يكون وفق هذه القوة فالقوي يقبل غيره ليصير من جنسه ، هذا هو الأصل ، فلا يخرم إلا لمحافظة على الوزن كما مرّ في نحو : "يُوسر ومُوسر" من الماضي : "أيسر" ، وكذا : "يوقن وموقن" من "أيقن" فلو أجري قانون القلب على أصله لكسر حرف المضارعة وميم اسم الفاعل ، وصحّت الياء ، ومن إجرائه على أصله قولهم في جمع

"أفعل" الذي مؤنثه "فعلاء" : "فُعِلْ" ، فَتَقَلَّبُ العين في بنات الياء ضمة الفاء كسرة كما في : "يبيضي وهيف وغيدي وهيم" وتقلب كسرة العين - سواء كانت ياء أم واو - ضمة الفاء كسرة ، كما في المبني لما لم يسمّ فاعله من الأجوف ، نحو : "قِيلَ وخيف وطيف" و "بيع وحي وسير" ، أمّا في الأجوف اليائي فالياء بكسرتها على الواو .

هذا الضرب من الإعلال لا توزن الكلمة على ما أصابها منه بل يوزن أصلها الذي كانت عليه قبله ، طردا للباب وإجراء للمعتلّ على الصحيح ، ولو خُصّ المعتلّ اليائي في "فُعِلْ" جمع "أفعل" بهذا الوزن الجديد "فُعِلْ" الذي جلبه الإعلال لاستحسن لشيوعه وجريانه على الأصل من غلبة الياء والكسرة للضمة والواو ، ولعدم لبسه وتخصيصه لباب ضمن باب أوسع منه .

أمّا في نحو : "بُيع" من بنات الياء ، فبعد قلب ضمة الفاء كسرة تسكن العين ولا تقلب لأنها للكسرة أنسب ، وفي نحو

"قُولَ" كسرة العين سبب في كسرة الفاء التي هي سبب في قلب العين ياء ، وذلك قول العرب : "قِيلَ" وهذه الفروع مشكلة لا يمكن وزنها على ما هي عليه ، لعدم أمن اللبس بأوزان الأسماء ، فتردّ إلى نظائرها محافظة على ضمة الفاء لأنها عنوان الفعل الذي لم يسمّ فاعله .

6-2 - قلب حرف العلة أو إبداله حرفا آخر :

قد يوقع النحويون لفظ الإبدال مكان القلب ، ولا مشاحة في الإطلاق إذا فهم المراد ، قال الشاطبي في شرحه للألفية :

« أما الإبدال الصرفي فهو: تنحية الشيء وجعل غيره في موضعه بدلا منه ، وهذا بخلاف القلب ، فإنه تصوير الشيء على خلاف ما كان عليه ونقله من صورة إلى صورة ، فالقلب يحكم يجري في الشيء نفسه ، كقولك: قلبت هذه الصحيفة البيضاء إلى جهتها الأخرى التي هي حمراء ، فاختلف الحكمان معا على شيء واحد ، والإبدال يجري في الشيئين لافي شيء واحد ؛ لأنك تقول: أبدلت هذه الصحيفة بصحيفة أخرى ، إذا أزلت الأولى وجعلتني موضعها ثانية ، هذا أصل المعنى فيهما ، ثم نقلوا ذلك إلى الحروف على ما ذكره لك. وذلك أن من الحروف متقاربة ومتباعدة ، أعني التقارب والتباعد في المخارج والصفات ، فأما الحروف المتباعدة فلا يقع فيها قلب ولا إبدال ، أي: لا تقلب الحرف حرفا متباعدا من أصله ولا يبدل أيضا من متباعد منه ، وانما يكون ذلك في الحروف المتقاربة ، ولذلك لميّدع البصريون في نحو حثث أن الحاء الثانية مبدلة من ثاء حثث ، لتباعد ما بينهما ، وقد مر ذلك. والمتقاربة على مراتب ، منها حروف يقرب بعضها من بعض من وجوه كثيرة ، ومنها (حروف) يقرب بعضها من بعض من وجوه قليلة ، فالأول يجري (فيه) الحرفان عندهم لشدة التقارب مجرى الحرف الواحد ، بخلاف الثاني فحروف العلة قريب بعضها من بعض جدا ، فأطلق على تحول بعضها إلى بعض قلبا ، كما تقول في قام: أصله قَوْم ، فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفي قيل: أصله قُول ، فقلبت الواو فيه إلى الياء لعله كذا ؛ لأنها كأنهما شيء واحد. فإذا قلت: اتصل أو أذكر ، فالعمل الحاصل (فيهما) من جعل التاء عوض الواو ، والدال عوض الذال أو التاء سمي بدلا ؛ لأنها لما تباعدا شيئا عدا شيئين مختلفين. وأما التعويض فهو أعم من هذا ، فقد يكون في الحروف المتباعدة والمتقاربة ، ولذلك لا يلزم أن يقع العوض في موضع المعوض منه ، كتعويض الياء قبل آخر المكسرو المصغر عوضا من محذوف ونحو ذلك ، فقد ظهر الفرق بينهما.

وأصل هذا التقرير في القلب والإبدال للرماني ، ولابن جني تفرقة أيضا بين العوض والبدي لذكره في التعاقب وغيره. وقد يوقع النحويون أحد اللفظين مكان الآخر ، ولا مشاحة في الإطلاق إذا فهم المراد ، فإن الناظم قد يطلق لفظ الإبدال في موضع لفظ القلب ، وبالعكس ، فلا اعتراض عليه¹⁴.

ويقع الإبدال في تسعة أحرف ؛ يبدل بعضها من بعض ؛ هي: "الهاء ، الدال ، الهمزة ، التاء ، الميم ، الواو ، الطاء ، الياء ، الألف". وقد جمعها بعض النحاة في قوله: "هدأت موطيا". ولكل حرف منها شروط لإبداله من نظيره الداخل معه في هذه المجموعة ، على التفصيل التالي:

١ - إبدال الهاء

تبدل الهاء من تاء التأنيث المربوطة عند الوقف عليها ؛ كالتاء في قوله تعالى: {فَقَدْ جَاءَكُمْ يُبَيِّنُ لَكُمْ رُبُّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ} فيقال في حالة الوقف: بينة ، ورحمة ، بالهاء بدلا من التاء المربوطة.

ب - إبدال الهمزة من الواو، والياء، والألف.
تبدل من الأوليين وجوبا في خمسة مواضع:
1- في نحو: سماء ، ودعاء ، وبناء ، وظباء ، والأصل: سماو ، ودعاو ، وبناي ، وظباي
2 - في نحو صائم ، هائم ، وفعلهما: صام وهام. وأصلهما: صوم ، وهيم وقبل إبدال الواووا ياهمزة تقلب ياءً ومن العرب يقف هنا فيجعل اسم الفاعل من الأجوف وا كان أو يائيا بالياء فيقول : صايم وقايم وبايع وطاير.
3- في نحو: عجائز ، وصحائف ، ورسائل وقلائد ... ومفردتها: عجوز: وصحيفة ، ورسالة وقلادة ، ولا إبدال في مثل: قساور ومعاش ، لأنها أصليان في المفرد ، وهو: قسور ، ومعيشة ومن الشاذ المسموع منائر ، ومصائب ؛ لأن مفردهما ؛ منارة ومصيبة ، فالحرف انفيهما أصليان...

4 - في نحو: نيائف ، جمع نيف وأوائل: جمع أول.
5 - في نحو : واثقة ، و واصلة و وافقة ... في جمع تكسيروها على صيغة "فواعل" فيقال فيها ، وواثق ، وواصل ، وواقف ؛ لأن أفعالها الماضية واوية الفاء ؛ ثم تنقلب الواو الأولى - وجوبا- همزة ؛ فيصير الجمع: واثق ، أواصل ، أوأقف...
ج - إبدال الواو والياء من الهمزة "وهذه الحالة عكس التي قبلها:"
ولها أحوال:

- إذا كانت لام ذلك المفرد همزة أصلية ؛ نحو: خطيئة وخطايا ، بريئة وبرايا ، دنيئة ، ودنايا ... فوزن: خطايا ، هو: "فعائل". والأصل: خطايي ، ثم انقلبت الياء التي بعد الأخيرة في الجمع همزة "طبقا لها سبق في حالات قلب الياء" فصارت: خطائي ، ثم قلبت الهمزة الأخيرة ياء مفتوحة: وبعدها ألف ، فصارت: خطايا...
- إذا كانت لام ذلك المفرد ياء أصلية "أي: ليست منقلبة عن شيء" ؛ نحو: هدية وهدايا ،

وقضية وقضايا ... فوزن هدايا ، وقضايا -وأمثالهما- هو: فعائل . وأصلهما: هدايي ، جرى عليهما القلب الذي في الحالة الأولى .
- إذا كانت لام المفرد ياءً منقلبة عن واو ؛ نحو: عشية ومطية ، وأصلهما عشوة ومطيوه ؛ وجمعهما: عشايا ومطايا وهذا الجمع على وزن: فعائل ، بعد خمسة أنواع من القلب كالتي مرت في الحالة الأولى إبدال الياء من الألف: تقلب الألف ياء في موضعين ؛ أولهما: وقوعها بعد كسرة ؛ كما في تكسير سلطان ، ومصباح ، ومشار -نحوها- على : سلاطين ، ومصايح ، ومناشير ... وكما فيتصغيرها على: سليطين ، ومصبيح ، ومنيشير ...

ثانيهما: وقوعها بعد ياء التصغير في مثل: كتيب ، وسحب ، وغليم ؛ في تصغير: كتاب ، وسحاب ، وغلام .

د - إبدال الواو من الألف:
في نحو: دويهيّة ولو يعب ، ومويهر ، تصغير: داهية ولاعب وماهر
هـ - إبدال الواو من الياء:
يقع هذا في أربعة مواضع - في نحو: يوقن وموقن ، يونع ومونع ، يوقظ وموقع ، يوسر وموسر ..

وهنا حفاظا على الوزنين " يُفَعِّلُ وَمُفَعِّلٌ " غلبت الضمة الياء بعدها فانقلبت واو ا لتناسبها على غير العادة من كون الياء وأختها الكسرة تقلبان الواو وأختها الضمة ياء وكسرة كما في قيل وخيف فأصلهما قُولٌ وخَوْفٌ وكذا بيض وغيد وهيف وهيم حيث قلبت الياء على الأصل ضمة الفاء كسرة لتجانسها كما مرّ معنا قريبا .
- أن تكون لاما لفعل ، وقبلها ضمة ؛ "كالأفعال اليائية: نهى ، قضى ، رمى ... إذا أردنا تحويلها إلى صيغة "فعل" لغرض ؛ كالتعجب ... " نحو: نهو الرجل ، أو: قضو ، أورمو.. ؛ للتعجب من نهيته - أي: عقله- أو من قضائه ، أو رميه . وهذه الألفاظ تؤدي معنى التعجب ، أي: ما أنهاء! - ما أقضاه! - ما أرماه! ... فكل هذه وتلك من أساليب التعجب القياسية .
- أن تكون لاما لاسم على وزن: فعلى - بفتح ، فسكون ، ففتح مع المد- نحو: تقوى ، وشروي ، وفتوى ... والأصل: تقيا ، وشريا ، وفتيا ... بدليل: تقيت ، وشربت ، وفتيت ؛ فأبدلت الياء واوا في الثلاثة .

و - إبدال الميم من الواو ، ومن النون :

أ- تبدل الميم من الواو وجوبا في كلمة: "فو" غير المضافة. وأصلها: فوه؛ حذفت الهاء تخفيفا؛ فيقال فيها بعد الإبدال: فم، والدليل على أن هذه الميم مبدلة من الواو قولهم في الجمع: أفواه. والتكسير من الأشياء التي ترد الألفاظ إلى أصولها، فإن أضيفت كلمة: "فو" إلى اسم ظاهر أو مضمهر جاز إبقاء الواو - وهذا هو الأكثر - وجاز قلبها ميمًا. فيقال: فوك، أو: فو النظيف، طيب الرائحة، ويصح فمك، أو فم النظيف طيب الرائحة. وتبدل من النون إذا سكنت النون وتلتها الباء في نحو ينبج وينبع ونحو: انبعث البريد، ونحو: من بعث الرسالة؟ ويلاحظ أن قلب النون ميمًا مقصور على النطق فقط، أما في الكتاب فتبقى صورة النون على حالها.

في نحو: أنزن من وزن ونظائره من المثال الواوي إذا بني منه افتعل ومن المثال اليائي أيضا في نحو: أنسر وفي الأسماء في التقوى وثقاة أصلهما: الوقوى والثقية والثؤدة منوئد بمعنى تأنى.

ي - إبدال الطاء والدال والذال من تاء الافتعال:
في نحو: اطلع واطرد واصطفى واصطلى واصطاف وادّخر وادّحض وازدجر وادّكروا ذكر. كل هذا الباب الذي جرى فيه قلب أو إبدال - كما يسميه بعضهم - لا ينفك عن إحدى الحوال: أن يكون حرف العلة قلب حرفا آخر دون تغيير حركته، فهذا يوزن بما يقابله من الأصول في الميزان دون التفات إلى انقلابه، وقد مرّت الإشارة إليه نحو: "ميزان وميراث وصيام وقيام".

أن يكون حرف العلة قلب وغيرت حركته وهذا مرّ تفصيله في ثنايا البحث أيضا حين تعرّضنا لأنواع الإعلال التي تسبق القلب.

أن يكون الحرف الذي أصابه القلب زائدا وداعي قلبه صوتي محض، نحو: "اطلع واطرد واصطفى واصطلى واصطاف وادّخر وادّحض وازدجر وادّكروا ذكر"، فهذا كلّ يوزن باعتبار أصله قبل الإبدال ليعلم أنّه من باب "افتعل". فالتاء فيه ثابتة على رغم زيادتها والفاء والعين واللام متقلبات مع أصالتهن.

2-6- القلب المكاني بين أصول الكلمة مع ما يصحبه من إعلال :

مثال هذا: كلمة قوس حين جمعوها على "فعول" فكانت "قووس" استثقلوها ف قدّموا اللام على العين وصيروه "قُلُوع" وكان حقّه أن يكون "قِسُو" فصنعوا به ما صنعوا بعصيّ

قلبو الواو ياءً وكسروا القاف كما كسروا عين "عَصِي" فالمسموع من "قَسِي" "فَلِيع" وأصل "فَلِيع" فُلُوعٌ وفُلُوعٌ مقلوبٌ من فُعُولٍ ، فقسيّ إذن توزن بزنة "فُلُوع" لأن الإعمال الذي جرى لها بدأ من هنا بعد قلبها ولأنها لو وزنت بزنة "فُعُول" لما عرفت عينها من لامها .

L7 الإدغام

الإدغام أشبه ما يكون بالإعمال عملاً وغرضاً ففيه الإسكان والنقل والقصد التخفيف ، ومعناه في اللغة: الإدخال. يقال:

« أدغمت اللجام في فم الدابة: إذا أدخلته فيها، ومنه: أدغم الطعام بمعنى ابتلعه ، لأنه إدخال في الحلق ، ومنه إدغام الحرف في الحرف ، لأنه إدخال الأول في الثاني. قال السيرافي: سيويه يقول: الإدغام افتعال ، والكوفيون يقولون: (الإدغام) إفعال. قال: والأول أحب إلي لقول ساعدة بن جؤية

بمقربات بأيديهم أعنتها خوص ... إذا فزعوا أدغمين في اللّجم ¹⁵ » ومعناه في اصطلاح النحويين: أن يلتقي حرفان من جنس واحد ، فتسكن الأول منهما وتدغمه في الثاني ، أي: تدخله فيه ، فيصيرا حرفاً واحداً مشدداً. وذلك أن النطق بحرفين من جنس واحد مما يثقل على اللسان ، لأنه يرتفع بأحد الحرفين ، ثم يرتفع ارتفاعاً ثانياً بعد استقرار الأول ، فيصير في موضع واحد عملان من غير فصل بينهما ، فيثقل ذلك على اللسان ، ولذلك شبهه الخليل بمشي المقيد ، لأنه كأنه يتحرك في موضع واحد. وهذا محسوس ، بخلاف ما إذا عمل عمليين في موضعين فليس فيه من الثقل ما في هذا ، فأرادوا أن يرتفع اللسان بهما معاً ارتفاعاً واحدة ، فلم يمكنهم ذلك إلا بأن يسكنوا الأول منهما ، فأسكنوه ، ثم أدغموه في الثاني ، فصارا حرفاً واحداً مشدداً ، فقالوا في فِر: فَرّ ، وفيظلل: ظلّ ، وفي سَرَر: سرّ ، وفي أمدد: أمد ، وما أشبه ذلك ، وهو قسمان: أحدهما: إدغام مثل في مثله ، نحو ما تقدم من المثل. والثاني: إدغام مقارب في مقاربه نحو: بعدت ، وعدان في عتدان ، ونحو ذلك. وهذه القسمة بالنظر إلى الأصل ، وإلا فلا إدغام إلا إدغام مثل في مثل. وأما إدغام المثليين فعلى قسمين: أحدهما: أن يكون الأول منهما ساكناً في الاستعمال. وهذا لم يحتج إلى ذكره بوجوب الإدغام فيه ؛ إذ لا يمكن النطق بهما مع الفك إلا بتكلف كثير. فلا نقول في رَدّ: رَدِّ ، لعدم

الإمكان
والثاني: أن يكون الأول متحركاً ، فهو على قسمين: أحدهما: أن يكون المثلان من كلمتين. وهذا القسم لا يجب فيه إدغام ، نحو: جعل لك، وهرب بكر، وقاسم مالك. فالنطق به على الأصل صحيح. والثاني: أن يكونا من كلمة واحدة. فهذا القسم هو الذي يختلف الحكم فيه ، فلا يمتنع الإظهار فيه بإطلاق ، (ولا يجوز فيه بإطلاق)، فلأجل ذلك خ ص هذا القسم بالذكر وحده ، لأنه الضروري من سائر الأقسام. وحاصل ذلك أن المثلين في كلمة على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه الإدغام ، وقسم يجب فيه الإظهار ، وقسم يجوز فيه الوجهان. معنى الأول : أنه يجب إدغام أول الحرفين في ثانيهما إذا اجتمع فيهما ثلاثة شروط: أحدها: أن يكون الحرفان مثلين ، فخرج المتقاربين فإنه لا يجب فيهما الإدغام نحو: " هل ثوب الكفار " ، و وجه حاتما ، ونحو ذلك ، فتظهر إن شئت ويجوز الإدغام فتقول: هتوب الكفار و وجّحاتما ، وما أشبه ذلك. والثاني: أن يكونا محركين معا ، المدغم والمدغم فيه ، تحرزا من أن يسكن الأول ، أو الثاني ، أو يسكتنا معا ، فأما إن سكن الأول فقد تقدّم وجوب الإدغام ، وأنه مدرك حسا ، يحتاج إل ذكره وأخرجه ، لأنه كالمذكور حكمه ، نحو: رد ، وشد ، وسر ، وكذلك زر رافدا ، وكن نائما. وأما إن سكن الثاني فالفك واجب نحو: رددت ، ورددن ، وأما إن سكنا معا فإن المسألة تصير من باب التقاء الساكنين ، وتخرج عن هذا الباب ، فلم يكن ذكره هنا لائثقا. والثالث: أن يكون الحرفان في كلمة واحدة ، فإن كانا في كلمتين لم يجر فيهما حكم وجوب الإدغام كالمقاربين بالنسبة إلى الشرط الآخر ، فالمفهوم فيهما معا الجواز وهو مفهوم صحيح ، لأنك تقول: جعل لك ، وجعل لك ، وهرب بكر ، وهرب بكر ، وما أشبه ذلك. والمفهوم في الموضعين جملي ، لأنه ليس كل مقارب يدغم في مقاربة ، ولا كل متقاربين يجوز إظهارهما ، ولا كل مثل يجوز أن يدغم في مثله إذا كانا من كلمتين ؛ ألا ترى أنالواو والياء لا يدغمان في مقاربهما ، ولا مقاربهما فيهما ، (لما فيهما) من المد. وأيضا حروف المدّ صنف على حدة ، لا يجوز أن تقلب إلى الحروف الصالح / ، ولا الصالحا إليها ، والنون تدغم في حروف "لم يرو" إذا سكنت ولا يجوز الإظهار ، وخرجت النون عنالحروف الصالح فأدغمت في الواو والياء لشبهها بالغنة بحرف اللين. والألف والهمزة لايجوز في واحدة منهما إدغامها في مثلها ،

أما الألف فلأن حقيقتها المد، والإدغام رفع
اللسان عن الحرفين رفعة واحدة، وذلك لا يتصور مع المد، ألا ترى أنه يزول في نحو مغزو
وولي، فلو مددت لم يجز الإدغام. وأما الهمزة فللزوم تخفيف إحداها عند الاجتماع، فقد ظهر
أن الحكم بجواز الإدغام في المسألتين غير مطرد، لكن إذا نظر
الباب كله في المسألتين وجد جواز الإدغام هو الأغلب فيهما.
خلاصة باب الإدغام أن يقال: - ما كان منه كبيراً يأسكان ثم إدخال، فهذا يرد إلى أصله
ويوزن تنبيهاً على بابه وإلا التبست الأبواب بسبب الخطأ في الأوزان.
- ما كان صغيراً فيه فقط إدخال الساكن في المتحرك فهذا لم يغير فيه شيء في حركاته
فأصله وفرعه في الوزن سواء.

وقد يقع الإدغام مقروناً بضرب من الإعلال كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ
مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا
أَنْ يَهْدِيَ مِمَّا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس، 35]، وقوله تعالى: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً
وَّجِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس، 49].

قرأ «ابن ذكوان، وحفص، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر» «يَخِصِّمُونَ» بفتح
الياء، وكسر الخاء، وتشديد الصاد.

وحجة من كسر الخاء أنه لما أدغم التاء في الصاد، اجتمع ساكنان، فحرك الخاء بالكسر
على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين¹⁶.

ومثل هذا "يَهْدِي" سواء بسواء، فمثل هذا يرد إلى أصله ويوزن بزنة "يَفْتَعِلُ" لتظهر
فيه زيادة التاء وكسرة العين وسكون الفاء قبلها، وأن التاء قد أدغمت في عينه.

8- خاتمة :

لقد كان سعينا في هذا البحث حثيثاً لأجل فهم منهج أئمة العربية في وزن الكلم التي
خففتها العرب بضرب من الإعلال أو الإبدال أو الإدغام، بغية تجديده وإحيائه وبعثه، ليقف
طوداً شامخاً لا تهزه الأراجيف والشبه، فخلصنا في طريق بحثنا إلى بعض النتائج والأحكام،
هذا تخليصها واستخلاصها :

- لا توزن الكلمة التي أعلت بالإسكان بوزن يقابل هيئتها التي آلت إليها وإنما توزن
بوزن ينبت على أصلها قبل تخفيفها، ذلك لتردد إنظائرها الصحيحة في بابها، ولأنها لو وزنت

ياسكان لامها لالتبس المرفوع بالمجزوم ولا قرينة في الميزان على عكس وجودها في الموزون . أليس وزن "يَخْرُج" من قولك : "لم يَخْرُجْ" هو "يَفْعُل" فم الحيلة لو وزنت "يَنْجُو" بزنة "يَفْعُل" ؟

● لمعرفة حركة عين الأجوف لا بدّ أن يمعن الصرفي النظر في عديد القرائن ، من حركة عين المضارع التي ستطرح على فائه بعد إعلال عينه دفعا للاتقاء الساكنين ، وقرينة أخرى هي لزوم هذا الفعل من تعديه ، وقرينة ثالثة يعول عليها لدفع ما قد يبقى من لبس في معرفة حركة عين هذا الأجوف هي اشتقاق اسم الفاعل منه وكذا الصفة المشبهة به ، فإن معرفة كلّ هذا معين على معرفة بابه .

● لو وزن الماضي الأجوف ، نحو : "قال وباع وخاف وحرار وطلال" بوزن "فَعْل" لأنّ عينه انقلبت ألفا والألف ليست إلا ساكنة لضرّ وألبس أكثر ممّا يفيد ، وذلك من أوجه عدّة : أولها : إيراد وزن لا نظير له في الصحيح ، وقد يجاب عن هذا ، بأنّه أصلا لم يوضع للصحيح وإنّما وضع للمعتل ، فيجاب عن هذه الإجابة بأنّه : لو تَبَعَت الفروع بالوزن لما أُحِيطَ بها كثرة . الثاني : أنّ هذا الوزن لا ينيب البتّة عن باب الفعل ماضيا ومضارعا ، فيظن من لا علم له أنّ الأجوف واويه ويائيّه باب واحد ولا نظير له من الصحيح . الثالث : أنّه لا أحد من أئمة العربية قال به ، مع ما فيه من لبس وما في غيره - ممّا قالوا به - من عظيم نفع وعلم . بهذا يعلم الباحث أنّه لا فائدة من إثبات هذا الوزن بدعوى التجديد ، وإنّما التجديد عينه بمآزرة منهج السلف من أئمة العربية بالأدلة والبراهين العلمية وترك المكابرة والتنكر لواسع علمهم ودقيق فقههم .

● الأسماء نحو دار وجار ونار ، وباب وناب ، لا توزن بزنة "فَعْل" لأنّ هذا الميزان يوهّم أحد أمرين كلاهما خاطئ: الأول : أنّ ألفها أصل غير منقلب عن واو أو ياء وهذا يثبت بطلانه تصريحها .

الثاني : أنّ وزنها بزنة "فَعْل" بعد معرفة كون ألفها منقلبة عن واو أو ياء يجعلها : (دَوْرٌ، و جَوْرٌ، و نَوْرٌ، و بَوْبٌ، و نَيْبٌ) ، ولا يخفى أنّ هذه الواوات والياءات الساكنة خفيفة لا تطلب إعلالا مثلها مثل واو قوسوْطُوْدٍ وشوْط وياء بيت وزيت وليث ، فلا جرم أن بحث النحاة عن أصلها قبل إعلالها فقدّروه لهذه القرائن بزنة "فَعْل" .

- كل كلمة ختمت بئاء مربوطة لا تسبق إلا بمفتوح قبلها إلا أن يكون واوا أو ياء أو همزة مفتوحة قلبت ألفا ، فلا شك أنه لا يمكن وزنها بزنة "فَعَلَةٍ" ، مثل : "حَيَاة" ، و "وفاة" ، ولا وزن "ممحاة" مثلا بزنة "مِفْعَلَةٍ" ، فوجب البحث عن أصولها قبل الإعلال ، ثم وزنها .
- لو أُريد وزن مختار ومنقاد ومحمر كما هي بإسكان وقلب و إدغام لكان وزن الأوليين : "مُفْتَعَلٌ" والثالثة : "مَفْعَلٌ" فلا قرينة فارقة بين اسم الفاعل واسم المفعول ، فكما في الكلام المركب المفيد لا بدّ من قرائن فارقة بينهما لتحقيق الإبانة ودفع اللبس ، لا بدّ عند الصرفيين أيضا من طريقة وزن لا لبس فيها ولا إيهام ، فلم يجدوا سبيلا لتحقيق ذلك إلا بوزن أصولها قبل الإعلال ليميز السامع اسم الفاعل من اسم المفعول .
- خلاصة باب "الإعلال بالإسكان والقلب" أنّ كثيرا ما يتعدّر تغيير منهج أئمة العربية في وزن الكلم التي لحقها الإعلال بالإسكان والقلب ، وما أشبهه من الإدغام الكبير الحاصل لطلب التخفيف أيضا بالإسكان والإدغام في مضغف الماضي الثلاثي مثلث العين ، ونفي إمكانية صحّة التغيير تجديد وتأكيد لقوّة مذهبهم وسلامة نهجهم .
- أوزان المضارع الأجوف الفرعية الناتجة عن إعلاله هي : "يَفْعُلُ و يَفْعُلُ و يَفْعُلُ" فيصير مثلث الفاء لا العين ، فلو وزن بهذه الأوزان ، وتركت أوزان أصوله ، لكان حسناً ، لا لبس في دلالة كل منها على بابه ، بل في تحرّك فائه - التي لا تكون إلا ساكنة في الصحيح - إشارة إلى إعلال العين بإسكانها أيضا ، والميل إلى القول بهذه الأوزان مع ما فيه من تكثير فإنّ هذا يشفع له .
- الإعلال بالحذف أباح للنحاة أجمعين وزن المعتلّ على ما أصابه منه سواء وحده أو مع أي نوع آخر من أنواع الإعلال من إسكان أو نقل أو قلب .
- فمثلا : وزن الأمر من الأجوف بمثل : "فُلْ ، و قُلْ ، و قُلْ" يفصح عن حذق علماء العربية وفقهم لأمر منها : أولا : كسرة فائه برهان وبيان لسقوط همزة وصله ، فإنّ الصحيح لا تسقط همزة وصله ، كيف ؟ وفاؤه لا تكون إلا ساكنة ، فهذا من ذاك .
- ثانيا : أنّ في حركة فائه وسكون لاهمه دلالة على تجريد عينه من حركتها ثمّ حذفها . فانظر كيف منّ الله على أولئك الأعراب في ترك الأصول لثقلها ثمّ انظر إلى منته على النحاة في ترك أوزانها وتبعهم في وزن ما هدّبتهم قرائحهم ونطقت به فصاحتهم .

● ترجيح حذف العين من مفعول الأجوف - وهو مذهب أبي الحسن الأخفش - على كون المحذوف منه هو الواو وهو مذهب الخليل وسيبويه ، فيكون وزنه من الواوي : " مَقُول " ومن اليائي : " مَفِيل " و هو على القولين غير مخالف لمنهجهم في وزن المثال حين يلحقه إعلال بالحذف كما هو دون ردّه إلى أصله ، ومع ما في هذا الحذف - على الخلاف فيه - من تغيير في حركة ما سبقه من الأصول ، فلا ضير لأن تلك الحركة الطارئة على الفاء تدلّك على أنّ المحذوف هو العين لا واو مفعول ، فإن كانت كسرة فهي دليل الياء وإن ضمة فهي دليل الواو ، وفي هذا دليل آخر على كون المحذوف عين الكلمة .

● وزن مصدر الأجوف " أفعل و استفعل " على قول الخليل ومن تبعه : " إِفْعَلَة وإِسْتِفْعَلَة " وعلى قول الأخفش ومن تبعه - وهو الراجح - " إِفَالَة وإِسْتِفَالَة " ، وهذا الضرب من الإعلال بالحذف مع نقل حركة المحذوف إلى الساكن قبله ، الوزن به سائغ لا لبس فيه بل هو شبيه بما يحدث في فعله حين يجزم فتحذف عينه وتطرح حركتها على الفاء قبلها ، في قولك : " لم يَظْم ولم يَسْتَم " . ففي الوزن بأحدها أو بالراجح عند من ترجّح لديه الأمر ، بيان لحدوث إسكان ونقل وحذف وتعويض بأقصر طريق على خلاف الوزن بالرجوع إلى الأصل .

● لا ينفك الباب الذي جرى فيه قلب أو إبدال - كما يسميه بعضهم - عن إحدى الأحوال :

- أن يكون حرف العلة قلب حرفا آخر دون تغيير حركته ، فهذا يوزن بما يقابله من الأصول في الميزان دون التفتات إلى انقلابه .

- أن يكون حرف العلة قلب وغيّرت حركته ، فهذا يرد إلى أصله ويوزن ليعلم بابه .

- أن يكون الحرف الذي أصابه القلب زائدا ، وسبب قلبه صوتي محض ، نحو : " اطلّع واطرّد واصطفي واصطلى واصطاف وادّخر وادّحض وازدجر واذكروا ذكر ، فهذا كلّ يوزن باعتبار أصله قبل الإبدال ليعلم أنّه من باب " افتعل " . فالتاء فيه ثابتة على رغم زيادتها والفاء والعين واللام متقلبات مع أصالتهن .

● الكلمة التي جرى فيها قلب مكاني ثم اعلّت ، نحو " قسيّ " ، إذا أريد ردّها إلى أصلها لأجل وزنها ، رُدّت إلى أصلها بعد القلب المكاني ، فوزنها " قُلوُغ " ، لأن الإعلال الذي جرى لها بدأ من بعد قلبها ولأنّها لو وزنت بزنة " فُعوُل " لما عرفت عينها من لامها .

- خلاصة باب الإدغام أن ما كان منه كبيراً يأسكان ثم إدخال ، فهذا يرد إلى أصله ويوزن تنبيهها على بابه وإلاّ التبست الأبواب بسبب الخطأ في الأوزان .
- وما كان صغيراً يادخال الساكن في المتحرك فقط ، فهذا لم يغيّر شيء في حركاته ، فأصله وفرعه في الوزن سواء .

9- مصادر البحث ومراجعته :

- 1- ابن عصفور الإشبيلي ، الممتع الكبير في التصريف ، مكتبة لبنان ، ط: 1996
- 2- ابن جني ، المنصف " شرح كتاب التصريف لأبي عثمان الهاروني ، دار إحياء التراث القديم ، ط 1/ ، 1954 .
- 3- أبو إسحاق الشاطبي ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ط: 2007/1 .
- 4- أبو القاسم الزجاجي ، اللامات ، تح : مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق - ط : 2/ 1405هـ .
- 5- الخليل بن أحمد الفراهيدي ، العين ، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، د ط ، د ت
- 6- رضي الدين الإسترابادي ، شرح شافية ابن الحاجب ، تح : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1975 .
- 7- عدنان محمد أمامة ، التجديد في الفكر الإسلامي ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، السعودية ، ط : 1424/1 .
- 8- العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تح : عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ط: 1995/1 م .
- 9- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط: 1988/3 .
- 10- الفارابي أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين ، معجم ديوان الأدب ، تح : أحمد مختار عمر ، مراجعة : إبراهيم أنيس ، دار الشعب ، القاهرة ، 2003 م .

- 11- محمد سالم محيسن ، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، دار الجيل - بيروت ، ط : 1 / 1997 م .
- 10 - الهوامش والإحالات :

- ¹ - عدنان محمد أمانة ، التجديد في الفكر الإسلامي ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، السعودية ، ط : 1/1424. ص :
- 16.
- ² - ابن جني ، المنصف " شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، دار إحياء التراث القديم ، ط / 1 ، 1954 ، ص :
- 233/234 .
- ³ - ابن جني ، المنصف ، مصدر سابق ، ص : 234/235 .
- ⁴ - رضي الدين الإسترابادي ، شرح شافية ابن الحاجب ، تح : محمد نور الحسن ، محمد الزفاف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1975 ، ص : 57/4 .
- ⁵ - الخليل بن أحمد الفراهيدي ، العين ، تح : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، د ط ، د ت ، ص : 317/3 .
- ⁶ - الفارابي أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين ، معجم ديوان الأدب ، تح : أحمد مختار عمر ، مراجعة : إبراهيم أنيس ، دار الشعب ، القاهرة ، 2003 م ، ص : 218/2 .
- ⁷ - العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تح : عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ط : 1/1995 م ، ص : 396/2 .
- ⁸ - ينظر : سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط : 3/1988 ، ص : 353/4 .
- و العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ص : 386/2 .
- ⁹ - ينظر : سيبويه - الكتاب ، ص : 344/4 .
- ¹⁰ - رضي الدين الإسترابادي ، شرح الشافية ، مصدر سابق ، ص : 89/3 .
- ¹¹ - نفسه ، ص : 90/3 .
- ¹² - ابن عصفور الإشبيلي ، الممتع الكبير في التصريف ، مكتبة لبنان ، ط : 1996 ، ص : 300 .
- ¹³ - الإسترابادي ، شرح الشافية ، مصدر سابق ، ص : 147/3 .
- ¹⁴ - أبو إسحاق الشاطبي ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ط : 1/2007 ، ص : 3/9 .
- ¹⁵ - ينظر : أبو القاسم الزجاجي ، اللامات ، تح : مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق . ط : 2 / 1405 هـ ، ص : 151/1 .
- ¹⁶ - محمد سالم محيسن ، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، دار الجيل - بيروت ، ط : 1 / 1997 م ، ص :
- 170/3 ، 171 .